## محضر الجلسة العشرين بعد المائة

**التاريخ:** الثلاثاء 25 صفر 1439هـ (14 نوفمبر 2017م).
**الرئاسة:** المستشارة السيدة نائلة مية التازي، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
**التوقيت:** ساعة وإحدى عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والثلاثين بعد الزوال.
**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.

---

**المستشارة السيدة نائلة مية التازي، رئيسة الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**أعلن عن افتتاح الجلسة.**

**السيدة الوزيرة،**

**السيدات المستشارات المحترمات،**

**السادة المستشارون المحترمون،**

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لك السيد الأمين.

**المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.**

بداية توصلت الرئاسة برأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والذي تم إعداده بناءا على طلب مجلس المستشارين.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس، أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الفريد الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وذلك لتواجد السيد الوزير في مهمة رسمية خارج أرض الوطن.

وبالنسبة للأسئلة المتوصل بها خلال الفترة الممتدة من يوم الأربعاء 8 نوفمبر إلى غاية يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 2017 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 33 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

شكرا السيدة الرئيسة.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد الأمين.**

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، حول الوضعية الصحية لمعتقلي حراك الريف بالسجون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

**المستشارة السيدة رجاء الكساب:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**السيد الوزير،**

**السيدات والسادة المستشارون،**

حقيقة هذا سؤال ماشي آني، ومن بعد ناقشو هاذ الموضوع بشكل أعمق مع السيد الوزير.

نسائلكم على أوضاع السجناء المعتقلين بالسجون المغربية.

وشكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

مكتب مجلس المستشارين برمج هذا السؤال كسؤال آني لأن توصل به كسؤال آني من طرف الحكومة.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

**السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:**

دون الدخول في جدل حول سؤال آني أو سؤال عادي، لأنه احنا بالنسبة لنا سؤال توصلنا به في 25 أكتوبر، ولكن كاينة وثيقة اللي مكننا منها الناس ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كتقول بأنهم حالوه في 18 شتنبر.

احنا السؤال المضمون ديالو الأساسي على اعتبار أن بالنسبة إلينا السياسة ديال الحكومة تقوم على اعتماد مقاربة إنسانية لأنسنة الوضعية في السجون والتدبير ديالها، وهاذ الشي اعتمدت فيه سياسة فيها عدد من المحددات:

كاين أولا، الإشكالية ديال ظروف الإيواء، على اعتبار أننا كنواجهو فعلا الإشكالية ديال الاكتظاظ، وتدار مجهود فهاذ الصدد أدى إلى فتح سجون جديدة وإلى إطلاق عملية بناء سجون أخرى.

الإشكالية الثانية هي الإشكالية ديال الرعاية الصحية، لأن المؤشرات الموجودة كتفرض تخصيص إمكانيات مالية والمندوب العام لإدارة السجون والإدماج، طرح هاذ الموضوع ومجلس الحكومة الأخير تم فيه التعبير على

هذا الأمر، لأن كاينة إشكالية مرتبطة بتوفير الخدمات الصحية بشكل كامل، رغم ذلك كاين الحد الأدنى الذي نحرص على توفيره وضمانه، وهذا الحد الأدنى هو اللي جعل الآن الموارد البشرية والأطر الصحية والممرضين والأطباء على المستوى النفسي، لأن كاينة إشكاليات كثار في هذا المجال وكيوقع التوفير ديالها.

العنصر الثالث في الإستراتيجية كيتعلق بالمراجعة ديال الإطار القانوني الحالي، لأن كاين واحد العدد ديال الالتزامات الدولية ديال المغرب، كاينة توصيات اللي كتصدر من الهيئات الحقوقية ومن المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللي كتقتضي اعتماد مراجعات قانونية أساسية.

ثم أخيرا كاين عمل اللي مهم اللي هو الإلغاء ديال نظام القفة، على أساس أن الدولة تتحمل الكلفة، وفعلا هذا واحد الإصلاح اللي انطلق، وإن شاء الله وصلنا إلى مستوى أننا نتقدمو فواحد النسبة كبيرة ديال الإنجاز والحمد لله راه هاذ المستوى متقدم.

وشكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشارة السيدة رجاء الكساب:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**شكرا السيد الوزير.**

في الحقيقة جواب السيد الوزير كيبين فعلا على أننا كنا على صواب، والسؤال كان المضمون ديالو هو الوضعية الصحية للسجناء المعتقلين ديال الحسيمة اللي كانوا مضربين عن الطعام، الجواب ديالكم كان بعيد كل البعد وهذا كيطرح الإشكالية اللي طرحناها في الأول ديال آنية السؤال، لما كنطرحو سؤال آني خصو يتجاوب عليه في حينه.

وكيف ما قلتو السيد الوزير احنا طرحنا السؤال في 18 شتنبر، يعني بعد 4 أيام ستكون شهرين، وهذا خارج الآجال الدستورية لسؤال عادي، فما بالك بسؤال آني هاذي من جهة.

من جهة ثانية احنا طرحنا السؤال على السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، للأسف احنا طرحنا عليه السؤال لأن المسألة مسألة حقوقية، حقوق المعتقلين والوضعية ديالهم الصحية، يحال السؤال عليكم ما فهمناش علاش.

إضافة احنا، السيد الوزير، من أسبوعين قلنا بأنه ضمير الحكومة، احنا بغينا نسائلوا فعلا فيه ضمير الحكومة في المعاملة في التدخلات ديال الحكومة أو ضمير الحكومة في ما يخص أو الشق الخاص بالوضعية ديال المعتقلين.

انتما، السيد الوزير، ذكرت لنا الإستراتجية ولكن في الحقيقة احنا نسائلكم على الاعتقالات السياسية، لأن هاذ الشباب هادوا اعتقلوا لأنهم طلبوا بمستشفى، طلبوا بجامعة، وبمدارس وبطرق لفك العزلة عن المنطقة، هناك أطفال معتقلون.

كنهضروا لنا على الإستراتجية هناك أطفال معتقلون، هناك أيضا في الآونة الأخيرة عندنا معتقلون سياسيون ينتمون إلى فيدرالية اليسار الديموقراطي اللي يعتقلون ويتابعون بتهم تثير الضحك، لأن متابع لأنه نقر على (j'aime) في الفيسبوك ولا وزع البيان ديال التضامن مع تظاهرة في إطار التضامن مع حراك الريف.

عندنا أيضا المحامون، عندنا الصحافيون، هذا ألا يثير ضمير الحكومة اللي مفروض يكون فيه حي؟ ولكن يبدو أنه مستتر ولا غائب أصلا.

عندنا أيضا في ما يخص القضية ديال المعتقلين، عندنا التعرية والمعاملة السيئة، التعرية واش فتحتوا تحقيق في هاذ الموضوع ديال تعرية بعض المعتقلين وتصويرهم في أوضاع ماشي هي هاديك؟ مهينة للكرامة الإنسانية، هل فتحتوا تحقيق في هاذ الموضوع؟

هناك أيضا مسالة توزيع السجناء ديال الحسيمة على سجون المملكة، واش هذا عقاب للأسر ديالهم؟ إضافة إلى العقاب اللي كتديروا للناس اللي كيطالبوا بحقوقهم؟

شكرا السيدة الرئيسة.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

الكلمة للسيد الوزير.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:**

أولا، أنا السؤال لو توجه لي بحكم كنوب على المندوبية، كنت غنجاوب على هاذ الأسئلة كاملة، ولكن فاش طرحتي السؤال في الأول اهضرت على الوضعية ديال السجون، فلهذا جاوبتك على الوضعية ديال السجون.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، اسمحي لي إنتهى الوقت.**

السؤال الموالي الله يخليكم، السؤال الثاني، موضوعه ظاهرة الإكتظاظ بالسجون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

**المستشار السيد الحسين العبادي:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيدة الوزيرة،**

**السيد الوزير،**

رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة خلال السنوات الأخيرة لتحسين ظروف الاعتقال والاهتمام بالسجن والسجناء، إلا أننا نلاحظ بأن حالة الإكتظاظ مازالت مستمرة، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار مجموعة من الظواهر كاستهلاك وترويج المخدرات بين النزلاء.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي ستتخذونها بطبيعة الحال في إطار التضامن مع باقي القطاعات الحكومية المعنية بهذه الظاهرة من أجل التصدي للظواهر المنتشرة بالسجون ومن أجل تحسين وضعية السجين؟

وشكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:**

أولا كما سبق أن أشرت، السياسة المتبعة تقوم على أولا تحسين ظروف الإيواء، وضمنها احترام الكرامة ديال السجين، ولهذا أي حالة ديال التعذيب تم إدعاؤها كيتفتح تحقيق، ومؤخرا اللجنة الأممية لمناهضة التعذيب هي حددت التاريخ وقالت لك أنا بغى نزور المغرب، واعطينا وفق البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، اعطيونا القائمة ديال السجون والمراكز الإحتجاز اللي عند الشرطة، سلمناهم القائمة، اختاروا هما المناطق اللي غادي إزوروها، وراه شفنا من بعد التصريح الصحافي، المغرب ليست له عقد نقص إزاء شيء ما، البعض كيقول راه الدولة بغى تخبيه أو الحكومة كتخبيه، بالعكس إلى كانت إدعاءات يتفتح تحقيق، وتترتب المسؤوليات، أما باش نقولوا أن المغرب فيه الاعتقال السياسي خصنا نرجعوا نقراوا التعريف ديال الاعتقال السياسي.

لو وقعت انتهاكات عندنا الإرادة السياسية باش نواجهوها، أما نقدمو المغرب وكأننا سنوات الرصاص ديال السبعينات، هاذ الشي لا يستند للأسف على أساس، بالعكس عندنا ما يكفي من القدرة والجرأة على أن المغرب إلى قطع أشواط في مجال النهوض بالحقوق والحريات أننا نتقدموا.

ولهذا نيابة على السيد المندوب العام للسجون، يمكن لكم ديروا زيارة استطلاعية اختاروا السجن اللي بغيتوا، وراه قالها في مجلس النواب في اللجنة باش توقفوا على واش هاذ الادعاءات، لأن البعض تيجي تيتحدث على أوضاع صحية وكأن الناس راه على مشارف الموت، أحنا تنقولوا شيء بسيط، عندكم اختصاصات قدموا الطلب واختاروا اليوم وتكون زيارة، وهاذ الشي راه قالوا المندوب العام للسجون حتى للناس السادة النواب المحترمين في مجلس النواب، علاش؟

لأن ما عندناش عقدة نقص إلي قلتو هذا اختلال أو هذا وقع مشكل أو كذا، ولكن ما نقدموش الصورة وكأن المغرب جهنم في السجون ديالو.

لا هاذ الشي غير منصف ولا يعكس الحقيقة والواقع، ولهذا الإرادة ديالنا في مواجهة الاكتظاظ كاينة، الإشكالية ديال الاعتقال الاحتياطي مطروحة، الإشكاليات اللي ثارت ديال ضرورة اعتماد سياسة في العقوبات البديلة واللي مطروحة الآن في مشروع ديال التعديلات القانون الجنائي اللي هو محال على مجلس النواب أيضا هذا إجراء، والإصلاح ديال المنظومة القانونية المرتبطة بالسجون هذا أيضا مطروح.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

**المستشار السيد نبيل الأندلوسي:**

**شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.**

طبعا بالنسبة لنا في فريق العدالة والتنمية خلفية في طرح السؤال، هاذ السؤال هو يبقى أن الإطار العام هو أن السجين يفقد حريته ولا يفقد كرامته وإنسانيته، لكن المسجل أن مجموعة من الحالات يعني هناك معاناة حقيقية بالنسبة للسجناء، ظاهرة الاكتظاظ ما هي إلا وجه من أوجه هاته المعاناة، فكيف نتصور، السيد الوزير، مثلا غير إلى خدينا نموذج ديال سجن الناضور من بين يعني النماذج السيئة، مع الأسف الشديد، تنلقاو 80 سجين في عنبر وبدون وفي نفس العنبر تنلقاوا مرحاض، والمرحاض غير مغطى، بمعنى أنه هاذ السجناء يفقدون إنسانيتهم وكرامتهم.

القضية ديال الإدعاءات التي أشرتم إليها، السيد الوزير، مع الأسف، نسجل أنه هناك بطء في التفاعل، خصنا نقولوا بأن كاين بطء في التفاعل مع ادعاءات التعذيب، ما يتعلق بالناس ديال المعتقلين، هاذ القضية الإشكالية ديال الاكتظاظ أصلا من بين الأوجه ديالها أو المسببات هو هاذ الاعتقال الاحتياطي، الاعتقال الاحتياطي نجد نسب جد مرتفعة، بحيث أنه وصلت في التقارير الرسمية سنة 2016 ل 40%.

فإذن ومن بين هاذ السجناء المعتقلين الاحتياطيين السجناء ديال زاكورة وديال الريف، فإذا كان المتابعون في جرائم تتعلق بالجرائم المالية يعطى لهم السراح المؤقت، ناس نهبوا أموال الشعب المغربي تيتابعوا في حالة سراح وهاذ الشباب اللي معروف عندهم جميع الضمانات، كاين الضمانات ديال الحضور أمام المحكمة، مع الأسف الشديد يتابعون وهم معتقلون في حالة اعتقال، وبالتالي هاذ الازدواجية، السيد الوزير، الشعب المغربي كاين هناك واحد التذمر.

شكرا السيدة الرئيسة.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار المحترم، ونشكر كذلك السيد الوزير على مساهمته.**

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الماء، وموضوعه استنزاف الفرشة المائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

**المستشار السيد فؤاد قديري:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.**

**السيدة الوزيرة،**

أنك مؤتمنة على قطاع الماء لا شك وأنك تذكرين قول الله تعالى "وجعلنا من الماء كل شيء حي"، معنى الآية صريح وقوي، فليس الماء عنصرا للحياة فقط بل هو المصدر والسبب المباشر لتواجد الأحياء.

وتأسيسا على هذا المعنى الندرة التي كنعيشها اليوم، ندرة المياه التي تعرفها عدد من المناطق المغربية تنذر بواقع مزعج وبأيام عصيبة، سؤالنا في الفريق الاستقلالي تحديدا اليوم، هل أنتم واعون بخطورة الوضع؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب -أي بنعم- نبغيو نعرفو التدابير التي اتخذتموها لتطويق الأزمة ولتفادي كل مكروه قد يحدث لا قدر الله خللا بالأمن المائي للبلاد.

وشكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

**السيدة شرفات أليدري أفيلال كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:**

**السيدة الرئيسة،**

**السادة المستشارون،**

ولو أن موضوع السؤال يتعلق بالفرشة المائية الآن نتحدث عن الندرة ما كاين مشكل، السؤال يتقاطع مع أسئلة أخرى اللي تتكلم على نفس الموضوع المتعلق بوضعية الموارد المائية على الصعيد الوطني اللي تتميز بواحد النوع ديال الندرة والخصاص المسجل مع اختلاف وتباين بين المناطق.

بالفعل في السنتين الأخيرتين عرف وحد العجز على مستوى التساقطات المطرية اللي تجاوز ما بين 20 إلى 40% وانعكس بالأساس على مستوى حقينة ديال السدود اللي ما عرفتش واردات مائية مهمة، وعرفت عجز قد أقول حاد في بعض المناطق بالخصوص في حوض ملوية اللي تجاوز العجز 60% وانعكس على مستوى حقينة السدود، وانعكس أيضا هذا العجز على مستوى المنظومات المائية الهشة اللي تتزود منها بالخصوص بعض المناطق القروية والجبلية التي تزود سواء عن طريق الآبار ولا الأنقاب ولا بعض العيون التي نضبت مما خلق اضطراب قد أقول وأقولها مرة أخرى محدود مقارنة مع السياق العام ديال التزويد بالخصوص في المناطق اللي عندها منظومات هشة، مناطق جبلية، قروية اللي عندها محدودية الموارد المائية المحلية.

ولكن الحكومة لم تقف عاجزة أمام هذا الوضع، بل بالعكس تنقلنا وتفاعلنا عن طريق التفاعل المباشر، عن طريق الإنصات، عن طريق التواصل، عن طريق الإشراك، وكانت هناك حلول آنية ومستعجلة ولازلنا في تفعيل هذه الحلول عبر تعميق الاستكشاف المائي الجوفي، عن طريق تأهيل بعض الشبكات اللي كانت تعرف ضياع ومردودية ضعيفة، عن طريق أيضا المراقبة والتدبير ألاستباقي بعض الأحيان لحقينة السدود، ثم بعد ذلك كاين هناك حلول إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد واللي هي المشاريع كلها قيد الإنجاز.

صحيح، عرفت تأخر في بعض الأحيان أو إكراهات ولكن نحن مطالبين أو عازمين على مواصلة هذه الحدود حتى نحد، الوضعية العامة ديال البلاد ليست تختلف عما تعرفه بعض دول الشمال، الفضاء المتوسطي الآن وضعية مماثلة في البرتغال، وضعية مماثلة في إسبانيا، وضعية مماثلة في جنوب فرنسا، كل هذه البلدان في الحوض ديال البحر الأبيض المتوسط في ضفته الشمالية والجنوبية تعرف يعني وقع سلبي لهذه التقلبات المناخية والتأخر في التساقطات المطرية، شكرا لكم السيد المستشار.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيدة كاتبة الدولة.**

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد فؤاد قديري:**

**السيدة الوزيرة،**

تحدثتم عن ضعف التساقطات وعن التغيرات المناخية، أنا أقول بأنه إذا كانت هذه الندرة قدرا إلهيا حتميا محتوما فلا راد لقضاء الله، ولكن أن تكون الندرة بفعل فاعل تعرفه الوزارة أو لأسباب تتحاشى الوزارة الحديث عنها فهذا أمر لا يمكن قبوله مهما كانت المسوغات.

أنا باش نوضح كلامي سأنطلق من مثال حي، مادام بالمثال يتضح المقال، إقليم برشيد كان إلى غاية الأمس القريب كان ينعم بفرشة مائية غنية سميكة مترامية الأطراف ممتدة على أكثر من 22 جماعة، اليوم للأسف الشديد تقلصت هذه الفرشة المائية وانكمشت وانحصرت في 5 جماعات من أصل 22، والخطير أن المنسوب ديالها يتراجع يوما بعد يوم بل ساعة بعد ساعة بسبب الاستنزاف والاستغلال الجائر والأعمى والمدفوع برياح الجشع والطمع ديال عدد من المزارعين دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال ماشي الآتية استقبالا ولكن هاذ الجيل الحالي اللي ربما غدا ما غيلقاش ما يشرب وكل هذا على مرأى ومسمع من وكالة الحوض المائي لأبي رقراق، هاذ الوكالة غمضت عينها اليوم على الناس اللي تيحفروا دون ترخيص، وغمضت عينها على الناس اللي تيحفروا بترخيص ولكن تجاوزوا العمق المسموح به، مما أصبح يتهدد الآبار ديال المزارعين البسطاء التي تستغل

اللي ما تيتعداش العمق ديالو 60 و70 متر واللي تيستعملوها من أجل الشرب والسقي للماشية ديالهم.

ناس تكتلوا في إطار جمعية جادة مجتهدة اخذاو مبادرات، مدوا اليد للوكالة ديال الحوض المائي ولكن لا حياة لمن تنادي، ولو كانت ذاكرتي ما تخونيش آخر لقاء كان في 19-04-2017 موضوع زراعة الجزر هذا موضوع على درجة كبيرة من الحساسية والخطورة، السيدة الوزيرة، اليوم كيلو غرام ديال خيزو تيستنزف أكثر من 260 لتر من الماء، وإلى عرفنا بأن المساحات المزروعة في برشيد اليوم تعدت 3600 هكتار بعملية بسيطة جدا نقدرو نحسبو الكميات الهائلة والخيالية المستهلكة من ناحية الماء.

اليوم، السيدة الوزيرة، وزارة الفلاحة خصها تدخل على الخط لتقنين هذه الزراعة، وإلى اضطربنا نعتمدو نظام الكوطة، نعتمدو نظام الكوطة. خصكم لقاء عاجل مع هاذ الناس، السيدة الوزيرة، لا يسألون لأنفسهم، ولكن يسألون لخير البلاد وخير الإقليم، جعبتهم طويلة وفيها الشيء الكثير وعندهم الحلول اللي يقدموا لكم.

شكرا السيدة الرئيسة.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:**

**السيدة الرئيسة،**

**السيد المستشار المحترم،**

كتابة الدولة المكلفة بالماء ولا وكالة الأحواض المائية لم تتحاشى القيام بما يجب القيام به فيما يتعلق بمراقبة وضبط كل الاختلالات والتزامي على الملك العام المائي، العشرات ديال المحاضر تزود يوميا اللي تنضبطو فيها التزامي.

بالفعل إقليم برشيد والفرشة المائية ديال برشيد تتعرف واحد الاستنزاف مفرط لأنه كاين مزارعين اللي تيزرعوا الجزر وتيخليوه يعني تيوجد الجزر شهر (juin) وتيخليوه حتى (octobre) تيرتفع الثمن ديالو في السوق وعاد كيجنيوه باش يمشيو يبيعوا.

احنايا الآن بتنسيق مع الجهة ديال الدارالبيضاء سطات مع وزارة الفلاحة من تقليل هاذ الزراعة هذي، احنا لسنا بزارعة أي زراعة من الزراعات ولكن دون أن يكون هناك أي وقع على مستوى الفرشة المائية، شكرا لكم.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

شكرا للسيدة الوزيرة، ونطلب منكم باش نرحبو بأطفال الموظفين ديال مجلس المستشارين اللي خلطوا علينا في القاعة اليوم.

شكرا لكم.

السؤالين الثاني والثالث تجمعهما وحدة الموضوع، لذا نعرضهما دفعة واحدة، ويتعلق الأمر بداية بسؤال الفريق الحركي وموضوعه أزمة الماء بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

**المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**السيدة الوزيرة،**

**السيد الوزير،**

**إخواني المستشارين،**

**أخواتي المستشارات،**

الأخت الوزيرة، كما تنعرفو أن الأزمة ديال الماء فهي بالنسبة لبعض المناطق في المشاكل ديال الفلاحة ولكن في المناطق اللي احنا تنقميو لها واللي أنتما كنتم في زيارة غير في القريب اللي دزتو لهاذ المناطق اللي تتعيش مشاكل كبيرة في الماء ديال الشرب تنتمنى أننا نعرفوا الإستراتيجية ديال الوزارة ديالكم في هاذ المناطق اللي في الحقيقة ولات غادية تكون واحد الهجرة كبيرة جدا في حالة إلى ماكانوش حلول واقعية وشكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا.**

السؤال التالي موضوعه مواجهة الخصاص في مياه الشرب في بعض مناطق البلاد، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم السؤال.

**المستشار السيد عدي شجري:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**السيدة الوزيرة،**

**السيد الوزير،**

**السيدات والسادة المستشارون،**

نسائلكم، السيد الوزيرة المحترمة، عن أزمة الماء الشروب في عدد من مناطق المملكة نتيجة نفاذ الموارد المائية التقليدية بها، فما هو تقييم وزارتكم للوضعية؟ وما هي التدابير التي ستتخذونها أولا لمواجهة هذا الخصاص بشكل استعجالي؟ ثانيا لضمان استمرارية تزويد هذه المناطق بموارد مائية بديلة؟

شكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء للإجابة على السؤالين المتعلقين بأزمة الماء.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**السادة المستشارون،**

تماشيا مع جواب السؤال الأول، بالفعل عرفت بلادنا في السنتين السابقتين عجز على مستوى التساقطات المطرية، واللي انعكس أيضا على مستوى الواردات المائية، مع تسجيل تفاوت ما بين الجهات، الأحواض ديال ملوية وحوض أم الربيع من أهم الأحواض اللي عرفت - قد أقول - عجز حاد واللي انعكس على مستوى حقينة السدود، الآن فقط 37% كنسبة ملء إجمالية على مستوى سدود المملكة و140 سد كبير مقابل 45% في السنة الفارطة، وهاذ الوضعية أيضا انعكست على مستوى المنظومات المائية اللي كتزود منها بالخصوص المناطق الجبلية والقروية اللي أصبحت منظومات هشة ومنظومة تتأثر بفعل تراجع التساقطات المطرية اللي عرفت القدرة الإنتاجية ديالها انخفضت والصبيب انخفض، وبالخصوص في فترة الذروة، وفي بعض الأحيان عرفت نضوب لبعض العيون وبعض الآبار اللي كتزود منها هاذ الساكنة هاذي.

بطبيعة الحال انطلاقا من هاذ الوضعية اللي خلفت اضطرابات اللي في مجملها تظل محدودة، المراكز اللي عرفت هاذ الاضطرابات تقريبا 38 مركز بالنسبة اللي كيتدخل فيها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ثم بعض المراكز الأخرى اللي تعتبر الجماعات الترابية هي الفاعل الأساسي في عملية توزيع الماء، يعني ما يقارب تقريبا واحد 5177 دوار إلى حد ما اللي كيهم واحد الساكنة إجمالية مليون ونصف مواطن.

انطلاقا من هاذ الوضعية بطبيعة الحال تدخلت الحكومة طيلة هذه الفترة وكانت هناك حلول آنية ومستعجلة اللي يمكن نلخصوها في:

- تعميق استكشاف الماء الجوفي، يعني عمقنا واحد عملية اللجوء إلى الآبار والأثقاب؛

- تزويد عدد من الدواوير بالصهاريج ولو أن هاذ الحل هذا لا يرضي الجميع وما كيرضيناش احنا أيضا كحكومة؛

- عملية الاقتصاد في الماء وتأهيل الشبكة والحد من الضياع والتسربات اللي كتعرفها العديد من الشبكات ديال التوزيع؛

- بالإضافة إلى تثمين الصيانة والتدبير ألاستباقي في بعض الأحيان لهاذ الحقينة اللي قطعنا الماء في بعض الأحيان، كنا مضطرين باش نقطعوا الماء ديال السقي. هنا أشير أن الفلاحة في بعض المناطق تكبدت خسائر مادية مهمة، وكنبغي نحيي الروح التضامنية للعديد من الفاعلين في القطاع الفلاحي في هذا الشأن.

هذا فيما يتعلق بالتدابير الاستباقية، وانطلاقا أيضا من التعليمات الملكية اللي آمر صاحب الجلالة باش تشكل لجنة وزارية تبت في هذا الأمر على مستوى الحكومة، انعقدت اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة واللي انبثق عن الاجتماع ديالها تشكيل واحد اللجنة تقنية من مختلف القطاعات الوزارية المعنية، قطاع الفلاحة، وزارة الداخلية، قطاع أيضا الماء الصالح للشرب وكتابة الدولة المكلفة بالماء.

هاذ اللجنة اللي اشتغلت بواحد الوتيرة عالية اللي نتج عن الأشغال ديالها واحد البرنامج استعجالي اللي هو كيشمل جميع المناطق اللي كتعرف خصاص واللي كتعرف عجز بتقديم حلول آنية ومستعجلة، وفيها مشاريع مهيكلة لتسريع وثيرة الاستثمار في قطاع الماء، كنعرفوا قطاع الماء هو أنه لو أننا تأخرنا في إخراج مشاريع اللي سنة أو سنتين كيكون عندها واحد الانعكاس مباشر على مستوى التأمين في التزويد وإذا عطلنا البراج سنة كيكون عندنا واحد السنة ديال المشاكل، وإذا عطلنا محطة ديال التحلية سنة غيكون عندنا نفس المشاكل.

المشكل الأساسي أو العصا ديال ربح رهان الأمن المائي هو أن الاستثمارات على مستوى البنية التحتية خاصها تخرج فالوقت ديالها دون تأخير. هذا ما نسعى إليه، ونأمل بأنه تكون الموارد المالية العمومية موجودة باش نتمكنو على الأقل من إخراج هذه المشاريع المهيكلة والاستثمارات الضرورية في المستقبل.

شكرا لكم السادة المستشارين.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيدة كاتبة الدولة.**

والآن التعقيبات على جواب السيدة كاتبة الدولة، والكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:**

شكرا مرة أخرى السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم، إلا أنه السيدة الوزيرة وانتوما تتعرفوا المنطقة مزيان أنه بعض المناطق في المناطق ديال الريصاني أنيف، ولات فعلا ولى إشكالية ديال أن الناس واش باقي يسكنوا تمايا أو لا غادي يغادرو هذه المناطق، وهاذ الشي انتوما عارفينوا جيدا.

كانت عندكم كذلك زيارة للإخوان ديالنا ديال زاكورة وكان حلول اللي هي ماشي هي حلول دائمة بعض الحلول اللي تنتمناو من الله أن الفرشة المائية ترجع، ولكن كاين إشكال السيدة الوزيرة اللي احنايا نتساءلو عليه هو بعض السدود اللي تدارت على اعتبار أنها غادي تمد بعض المدن بالماء الصالح للشرب كسد تيوين اللي إلى اليوم اللي تقريبا دوز 7 سنين باش يخرج هاذ الصفقة هاذي اللي هي خدامة حاليا، واللي مازال الإشكالية مازال المدينة ديال ورزازات تعاني من ندرة المياه الصالحة للشرب وهذا خالق واحد الإشكاليات كبيرة في المنطقة كلها.

كذلك كنا طلبنا انه تكون واحد المضخة ما بين السد ديال أكدز باش حيث يكمل السد كذلك تكون المضخة جاهزة، ماشي حتى كيكمل السد

عاود ثاني عاد نقلبو عاود ثاني على كيفاش نديرو الحلول ديال الضخ ديال الماء حتى لزاكورة، هذه هي الإشكاليات اللي احنا تنهضرو عليهم السيدة الوزيرة، مع العلم أنه -كما قال الإخوان اللي قبل منا - هو الالتقائية ما بين الوزارة والوزارة ديال الفلاحة غادي تحل مجموعة ديال المشاكل لأن تتعرفي الفلاحة دابا حاليا بعض الإخوان اللي تيمشيوا بحال الدلاح، بحال مجموعة اللي هضروا عليها الإخوان ديال الجزر في الجهة ديال برشيد، ومناطق أخرى اللي كتعرف مشاكل أكثر من المناطق اللي تنهضرو عليها حاليا، ولكن مازال ما توصلناش أننا نلقاو أجوبة حقيقية لهذه المناطق دياولنا ديال درعة تافيلالت.

وشكرا السيدة الوزيرة.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عدي شجري:**

**شكرا.**

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم، ونشكركم كذلك على المجهودات اللي كتقوموا بها في مجال تدبير الموارد المائية.

**السيدة الوزيرة،**

الجميع يقر بالخطوات الكبيرة اللي قطعتها بلادنا في مجال التزويد بالماء الصالح للشرب وخصوصا المجال القروي، إلا أنه في السنين الأخيرة هذه العملية كتعرف اختلالات كبيرة ناتجة أساسا عن التغيرات المناخية، وللتخفيف من هذه الاختلالات ومن أزمة العطش، كنقترحو السيدة الوزيرة، ونطالبكم ببعض المسائل.

فبالنسبة للمسألة الأولى تتعلق من طبيعة الحال بالاستمرار في إنجاز منشآت مائية جديدة لتعبئة موارد أخرى؛

كذلك نطالب ونقترح مد بعض المناطق بالقنوات الجهوية، المناطق اللي ما كتتوفرش فيها الموارد المائية المحلية الكافية، على غرار ما تم القيام به واحات زيز مثلا اللي يمكن لنا نعمموها على مناطق أخرى؛

ثالثا، التركيز أكثر على موارد مائية بديلة، كتحلية مياه البحر وكذلك معالجة المياه العادمة؛

رابعا، كنقترحو كذلك تقوية دور المراقبة من خلال دعم الشرطة المائية باش يمكن لنا نسهرو على الترشيد ديال الموارد المائية ومحاربة تلوث المياه؛

كذلك كنقترحو عدم الترخيص لتوسيع الضيعات الفلاحية في المناطق اللي تتعرف فيها الفرشة المائية واحد الاستغلال المفرط؛

وسادسا، تنقترحو التحيين ديال المخططات المديرية ديال الأحواض المائية باش تاخذ بعين الاعتبار هاذ المعطى الجديد وهاذ التغيرات المناخية.

كل هذا، السيدة الوزيرة المحترمة، في إطار أن نضمنو لبلادنا واحد الاستمرارية لتزويد السكان بهاذ المادة الحيوية.

وشكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيبات.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**السيدات والسادة المستشارون،**

المناطق اللي تكلمتوا عليها بجوجها هي مناطق الجنوب الشرقي كتعرف واحد الجفاف بنيوي وهيكلي، والتساقطات المطرية ما تتجاوزش في بعض الأحيان 100 ملم وتتميز بعدم الانتظام ديالها، ولكن هاذ المنطقة تنستغلو فيها بالأساس هي فترة ديال الحمولات وفترة الفيض اللي تتجي على شكل عواصف رعدية، ولكن هاذ المنطقة استثمرت فيها الحكومة في الثلاث سنوات الأخيرة الكثير، أكثر من 80% من ميزانية الاستثمار وجهت بالأساس لمناطق الجنوب الشرقي على مستوى البنية التحتية، 3/5 سدود، سد تودغى، سد أكدز ثم سد قدوسة على مستوى بودنيب، من أجل الاستثمار الأمثل لذاك المياه اللي تتجي على شكل حمولات أولا على شكل فيض.

المنطقة اللي تكلمت عليها السيد المستشار، منطقة المعيذر اللي فيها ألنيف، وحصية.. إلخ، هاذ المنطقة اللي مازال فيها النقص ومازالت فيها المنظومة منظومة هشة، احنا اشتغلنا على هذا الشأن اللي غتجي قناة جهوية إما من سد تودغى اللي تيتبنى أو سد أكدز باش تزود جميع هاذ الجماعات على مستوى منطقة المعيذر لستة أو سبعة الجماعات اللي ما زالت تزود عن طريق الشاحنات الصهريجية.

المنشآت المائية لازلنا نستثمر فيها ابقى لنا فقط 2 سدود واحدة في منطقة الكرامة وواحد على سد واد غريس، وغنكونو تقريبا عبأنا 90% من المياه يعني حتى شي نقطة من الماء ما غادي تبقى تضيع في البحر في منطقة الجنوب الشرقي، واحنا تنعملوا من أجل تحيين الدراسات ديال المواقع باش نخرجوا، إن شاء الله، في السنوات المقبلة.

التحلية بطبيعة الحال، نحن السيد المستشار، مطالبين الآن بإعادة النظر في نمط التوزيع، يعني الشريط الساحلي في المستقبل ما غيكونش عندنا بديل من غير اللجوء إلى البحر، يعني من الداخلة حتى للسعيدية خاصها تكون فيها الأقطاب الحضرية كل قطب خاص تكون فيه محطة تحلية، تنشتغلو ها هي أكادير خرجت، تنشتغو الآن على الدار البيضاء غيكون عندنا آسفي وربما طنجة، منطقة الدريوش الناضور كلها غادي تزود عن طريق التحلية، ومطالبين بالبحث عن شركاء في هذا الشأن باش

نخليو بالخصوص المناطق الداخلية اللي تكون عندها موارد مائية تقليدية.

فيما يخص إعادة النظر أو تحيين المخطط الوطني للماء، احنا تنشتغلو على تحيين هاذ المخطط اللي أعطينا استشراف لحدود 2050 وبطبيعة الحال المخططات المديرية هي بشكل موازي. المخطط الوطني للماء والمخططات الموازية أو ما يعرف...

شكرا لكم.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

السؤال الرابع موضوعه حماية الفرشة المائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

**المستشار السيد ابو بكر اعبيد:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**السيدة الوزيرة،**

**السادة والسيدات المستشارين المحترمين،**

**السادة الوزراء،**

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير والإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم لحماية الفرشة المائية، وكذلك النقص الحاد الذي تعرفه بعض المناطق في هذه المادة الحيوية.

شكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:**

**السيدة الرئيس،**

**شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال المهم.**

الرصيد المائي الجوفي هو يعد من المخزون الإستراتيجي اللي من المفروض أننا نلتجؤو لو في هاذ الفترات هاذي فترات ديال الخصاص أولا الجفاف، هاذ المخزون اللي تنتوفرو تقريبا على واحد 120 فرشة مائية يعاني من الاستنزاف، يعاني من الاستغلال الغير العقلاني والغير المرشد والغير المستدام، والرصيد المائي الجوفي المتجدد 4 المليار متر مكعب، ما يستغل 5 مليار متر مكعب، يعني العجز مليار متر مكعب اللي تنستهلكوه وما شي ديالنا هو ديال الأجيال المقبلة، وهذا يسائلنا جميعا كيفية إعمال الحكامة الجيدة في تدبير هذا المصير، وخاصنا نعرفو هاذ الموارد المائية الجوفية الآن تتزود أكثر من 30% من الساكنة الإجمالية، 90% منها ساكنة قروية، وتساهم في سقي تقريبا 40% من المساحات المسقية، يعني مليون ونصف هكتار اللي كنتوفرو لو 40% كاملة من الماء تسقى عن طريق المياه الجوفية، مما يسائلنا جميعا كيفية ضمان استدامة هاذ الرصيد المائي الجوفي.

طبيعة الحال كاين العديد من المناطق اللي مستوى العجز فيها أصبح يدق ناقوس الخطر، وأصبح يهدد أيضا باستدامة المشاريع الملحقة بها وبالتزويد، احنا ما بقناش عاجزين، ولكن المسألة ديال استدامة المياه الجوفية لا تعني فقط كتابة الدولة المكلفة بالماء، كل الأطراف معنية من أجل إعمال الحكامة وضمان استدامة هذه المشاريع.

هناك العقد الفرشة المائية (les contrats de nappe) اللي كنشتغلو عليها مع الفرقاء ديالنا اللي كنحدد لك أشنو هما التدابير والإجراءات باش على الأقل نسترجعوا الموازنة المائية.

هناك الإجراءات القانونية اللي نص عليها قانون الماء، يعني المراقبة والزجر والغرامات وشرطة المياه وكلشي هاذ الشي كامل وما كنتوفقوش باش نحدو من هاذ النزيف ومن هاذ الاستغلال الغير العقلاني اللي خاصو فيه مساهمة الجميع، وألتمس من الجميع أنه ينخرط في هاذ المقاربة.

شكرا لكم السيد المستشار.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة للفريق الاشتراكي للرد على التعقيب.

**المستشار السيد ابو بكر اعبيد:**

**السيد الوزيرة،**

اللي دفع هاذ الإخوان كلهم لوضع هاذ السؤال اللي هو كيتشابه وهو النقص الحاد في هذه المادة الحيوية، وما كنعرفو المناطق وجل المناطق بالمغرب من أزمة في مياه الشرب.

**السيدة الوزيرة،**

هاذ الشي ناتج عن التدبير الغير العقلاني لهاذ الموارد المائية.

**السيدة الوزيرة،**

جاء على لسانكم بأنه قلتوا كاين استنزاف، واش مكاينش شي حلول باش يوقف هاذ الاستنزاف ديال الماء؟ احنا كنتساءلو دبا واش الحكومة هي كتقول بأنه كاين استنزاف، خاص توضع حد لهاذ الاستنزاف، كاين السقي العشوائي، كاين مياه كتمشي غير هكاك عشوائيا، نعطيك مثال، على سبيل المثال، المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي في دكالة، المياه غادية غير مع الويدان، لا حسيب ولا رقيب، هذا ظلم هذا، احنا كيضرنا هاذ الشي في خواطرنا.

**السيدة الوزيرة،**

راه يمكن شي حاجة نقدرو نجيبوها من الخارج، ولكن الماء ما يمكنش نجيبوه، راكم شفتو كيفاش الأزمة اللي عاشوا الناس ديال زاكورة والأزمة ديال العطش اللي عاشوا وزان.

**السيدة الوزيرة،**

احنا عندنا في المنطقة ديالنا، الناس كيشريوا الصهريج ديال الماء ب500 درهم في المنطقة ديال آسفي، هذا عار، هذا ظلم في حق الساكنة.

**السيدة الوزيرة،**

احنا كنطالبو بأن يكون حلول، حلول ما تكونش ترقيعية، حلول تكون موضوعية، وتكون معقولة، لأنه هاذ الشي إلى بقينا غاديين هاذ الشي لا يبشر بالخير، هاذ الشي راه احنا ما كنشوفهش احنا دبا كنشوفو واحد 10 سنين ولا 15 عام هاذ الأمور كيفاش غادية تكون.

**السيدة الوزيرة،**

كاين شي بعض المزروعات اللي هي كتستنزف واحد العدد كبير ديال المياه، خاصها يكون واحد التنسيق ما بينكم وبين وزارة الفلاحة باش تضبط هاذ الأمور، ما تبقاش كيف جا على لسان واحد الإخوة ديال حزب الاستقلال بأنه كاين مياه، كاين مزروعات بحال الجزر وخيزو، وكاين مزروعات أخرى ما بغيتش نذكرها ما كاين لاش، لأنه حقيقة المزروعات راه هي في صالح البلاد ولكن في صالح الفلاح أوفي صالح السكان، ولكن المياه لا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي الختام، ما اعرفتش أش غادي نقول، الله يجعل الله تبارك وتعالى يغيثنا بالمطر، هذا هو خير الختام.

شكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

هو أن جميع المزروعات بعدا عندها بعد دور في الأمن ألغدائي ديال المغاربة، ما يمكن لناش نتهموا مزروع دون آخر، الجزر عندو دور والدلاح عندو دور، وكلشي كيساهم في الأمن الغذائي للمغاربة، ولكن اللي خاص هو أننا نستهلكو ذاك المياه اللي متاحة بطريقة عقلانية وبطريقة مرشدة وبطريقة مستدامة، وهذا ما نسعى إليه، حتى الفرقاء ديالنا في وزارة الفلاحة حتى هما عندهم برنامج جد طموح من أجل الاقتصاد في مياه السقي من أجل حث الفلاحين ومساعدتهم باش يطوروا أنظمة السقي من أنظمة تقليدية إلى أنظمة عصرية، وكاين هناك مساهمات مادية وتحفيزية في هذا الشأن، ولكن كنقول دائما الطموح أكثر والواقع شيء آخر، اللي خاص فيه أيضا مساهمة الجميع حتى الفلاح يكون واعي ومول البئر يكون واعي، والمستهلك يكون واعي والمنتخب يكون واعي، الكل خاصو يساهم من أجل إعمال حكامة جيدة وتدبير عقلاني ومستدام لهذا المورد المائي.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا، نشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها في هذه الجلسة.**

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه تداعيات قرار التصفية القضائية لشركة سامير، سيتولى الإجابة عنه بالنيابة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

**المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**السيدة الوزيرة،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيد الوزير المحترم،**

أثار قرار المحكمة التجارية بالدار البيضاء والقاضي بالتصفية القضائية لشركة لاسامير المختصة بتكرير النفط في المغرب أسئلة عديدة مرتبطة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لقرار التصفية القضائية.

من أجل ذلك نسائلكم حول تداعيات قرار التصفية القضائية لشركة لاسامير؟

وشكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:**

أولا، أبلغ الاعتذار ديال السيد وزير الطاقة والمعادن لعدم التمكن وكلفني بالإنابة عليه في هذا السؤال.

أولا كما تفضلتم بالإشارة إليه المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 21 مارس 2016 أصدرت حكما يقضي بفتح مسطرة التصفية القضائية في مواجهة الشركة المغربية لصناعات التكرير لاسامير والإذن باستمرار نشاط الشركة لمدة 3 أشهر تحت إشراف الساديك وقاضي منتدب.

رغم ذلك تم تمديد مدة نشاط الشركة عدة مرات من أجل تمكين المستخدمين من تقاضي أجورهم في انتظار المآل ديال التصفية القضائية، وهذا الإجراء الأول اللي على المستوى القضائي اتخذ لاعتبارات متعددة منها الاعتبار الذي أشرت إليه.

اليوم نحن إزاء عدد من التطورات، باعتبار أن الجهات القضائية المختصة في إطار الحكم الذي أصدرته في هذا الملف يفيد بوجوب تقديم عروض شراء المصفاة للساديك اللي تحدد، وأن تتضمن هذه العروض تفاصيل محددة فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة بنشاط المصفاة وتمويلها وسعر الشراء وكيفية سداده وتاريخ إنجاز صفقة البيع ومستويات التشغيل وآفاقه

والضمانات المقدمة لأجل ضمان تنفيذ مضمون العرض الذي سيقدم.

إذن بالنسبة إلينا نحن ملزمون بالتقيد بمضمون هذا الحكم كحكومة، صدر حكم حدد هاذ العناصر، وبالنسبة إلينا نحن ملزمون به.

النقطة الثانية التي ينبغي التأكيد عليها أن - وهذا جزء من النقاش المطروح - أن تداعيات التصفية القضائية لا تعني أن الشركة ستنتهي، التصفية القضائية قد تكون مدخلا باش الشركة تعرف واحد المسار جديد كوحدة إنتاجية مساهمة في إنتاج الثروة وموفرة لمناصب شغل، مع ما يترتب عن ذلك من تداعيات ونتائج اقتصادية واجتماعية.

ثانيا، الحكومة حرصت منذ اندلاع الأزمة على أداء أجور المستخدمين، حيث قامت إدارة الجمارك على رفع اليد جزئيا على أموال الشركة قصد تمكينها من أداء أجور المستخدمين، وهذا واحد القرار ليس بالسهل، ولكن بالنسبة لنا الاعتبار الاجتماعي كان حاضرا فيه بقوة.

أيضا بالنسبة لحقوق العمال في جميع الأحوال بمقتضى الفصلين 1241 و1242 من قانون العقود والالتزامات وكذا قواعد التوزيع بالمحاصة الفصول 504 إلى 510 من المسطرة المدنية يستفيد العمال من مبدأ الأولوية بخصوص مستحقاتهم المالية، باش تتوقع تصفية قضائية وكتكون تمويلات راه عندهم هما الأولوية بمقتضى هذه الفصول التي أشرت إليها على باقي الدائنين، وهنا أشير أيضا للمادة 382 من مدونة الشغل.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**شكرا السيد الوزير.**

**حضرات السيدات والسادة المحترمين،**

ابغيت نوضح واحد الأمر هام جدا، لا يتعلق الأمر بالتمديد لتشغيل المصفاة، المصفاة لا تشتغل، المواكن واقفين، المواكن واقفين. فقط هناك تمديد في التحمل ديال الأجور، وليس الأجور كاملة بل الرواتب الأساسية، التعويضات ما تيتقاضوهاش العمال وشحال من عامل؟ نتحدث عن آلاف العمال، آلاف الأسر، ونتحدث عن مدينة بكاملها، هذا أمر.

الأمر الثاني، علاش طرحنا السؤال وفعلنا الفصل 93 من الدستور اللي وارد فيه مبدأ التضامن الحكومي واخا احنا عارفين الوزير ما جايش، ولكن بغينا نفعلو هاذ الفصل من الدستور في إطار مبدأ التضامن الحكومي، علاش؟ لأنه اليوم هناك تطورات حول موضوع المصفاة ديال تكرير البترول في لاسامير، رقم واحد.

رقم جوج، دازت عشرين عام على الخوصصة ديال لاسامير، اليوم، 20 سنة عندنا مسافة زمنية كافية باش ندير و تقييم واش نجحنا في هاذ الخوصصة ولا كانت الصفقة فاشلة، في تقديري ربما الجميع سيقدر ذلك، صفقة بيع لا سامير للخواص، أولا، حولها شبهات وثانيا فاشلة بالتأكيد، ها الحصيلة ها النتائج، الآلاف من العمال اللي كيعانيوا اليوم بل مدينة بكاملها منكوبة اجتماعيا واقتصاديا، شكون اللي استافد من هاذ الخوصصة؟

بغينا نطرحو هاذ السؤال بعد 20 عام بالضبط، فالقول بأن الأمر في يد القضاء صحيح، ولكن بموازاة الحكومة خاصها تدير مجهود، أش تديروا راه ما تديروا والو، خاصكم تقلبوا على الناس اللي غادي يشريو، شحال عندكم من عرض؟ عندكم 3، الضمانة راه بالغتوا فيها بزاف، 25 مليار علاش هاذ المبالغة في وضع الضمانة ديال 25 مليار على الناس اللي داروا طلب العروض باش يشريو؟ بغينا نعرفو الرأي العام بغينا يعرف معانا خاصة المأجورين العمال ديال لاسامير والساكنة ديال المحمدية باغين نعرفو علاش رفعتو الضمانة اللي عادة 3% رفعتوها 10% مبلغ كبير صعيب، هي صحيح الأمر يتطلب ضمانة كافية لأنه هذه معلمة صناعية وطنية خاص الحفاظ عليها، ولما لا عودة الدولة لتشغيل هذه المصفاة بالبدائل الممكنة.

شكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار، السيد الوزير انتهى الوقت للرد على التعقيب.**

**إذن نشكرك على مساهمتكم معنا.**

ونواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

**المستشارة السيدة وفاء القاضي:**

**شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.**

**السيد الوزير المحترم،**

ما الجدوى من صدور القانون 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل في مقابل عدم إلزامية التأمين عن الأمراض المهنية؟

وشكرا السيد الوزير.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**شكرا السيدة المستشارة على تفضلكم بطرح هذا السؤال.**

بطبيعة الحال أذكركم أنه قد تم إقرار إجبارية التأمين على الأمراض المهنية بمقتضى القانون رقم 18.01 بتاريخ 19 غشت 2002، وذلك بمناسبة تمديد

إجبارية التأمين عن حوادث الشغل إلى المشغلين الخاضعين لنظام الضمان الاجتماعي، وتم التراجع عنه قانونيا عن هذه الإجبارية بمقتضى القانون رقم 06.03 الصادر بتاريخ 19 يونيو 2003، وذلك بالنظر إلى التحملات الاجتماعية الإضافية الملقاة على عاتق المشغلين، لأنه - كما تعلمون - التأمين عن الأخطار المهنية ليس تأمينا اجتماعيا كما هو متعارف عليه في أنظمة الحماية الاجتماعية، بل هو مسؤولية المشغل، بحيث يتحمل على إثرها جميع أقساط التأمين.

ورغم ذلك، نحن في الوزارة عاكفون على إعادة طرح هذا الملف على الطاولة ودراسته من جديد ودراسة الجدوى من إجبارية التأمين عن الأمراض المهنية وبتشاور مع المعنيين لكيفية العودة إلى الإلزامية ديال التأمين على المرض، لأن هذا طموح ديالنا جميعا.

شكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشارة السيدة وفاء القاضي:**

**شكرا السيد الوزير على جوابكم.**

مع الأسف القانون 18.12 الخاص بحوادث الشغل والأمراض المهنية احتفظ بنفس فلسفة ظهير 1963 فيما يخص التعويضات، وخاصة التأمين التجاري بالنسبة للأمراض المهنية وحوادث الشغل، وما يعاب عليه أكثر هو عدم تنظيمه للأمراض المهنية واكتفى بالإحالة إلى ظهير 43، حيث أن الجانب القانوني لا زال تعتريه عدة نواقص.

إن العمال والعاملات وذوي الحقوق في الحالات التي يصاب فيها العامل والعاملة بمرض مهني قد يفضي أحيانا إلى الموت بسبب ظروف العمل التي يشتغل فيها يجدون تعقيدات في إجراءات إثبات الضرر الناجم عن هذا المرض وتحديد المسؤوليات، أضف إلى ذلك ضبابية المعايير.

كل هذا يجعل من قانون 18.12 يستبعد التعويض عن المرض المهني الناجم عن أخطار معروفة في لائحة الأمراض المهنية المحدد والمحدودة كالتي تسببها بعض المعادن والمواد الخطيرة التي يتعرض لها عمال البناء والمختبرات كأمراض الحرير الصخري والجمرة الخبيثة واللائحة طويلة، السيد الوزير، وخير دليل على ذلك ما تعيشه محاكمنا في قضايا التعويض عن الأمراض المهنية والحالات عديدة، السيد الوزير.

وفي هذا الباب، السيد الوزير، نرى أن الحكومة مطالبة بالزيادة في الإيرادات لتدارك الحيف الذي لحق ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، مطالبة كذلك بفرض إجبارية التأمين والسلامة في المعامل والمقاولات وفرض طب الشغل وتوفير الإمكانات في مجال الفحص وتشخيص الأمراض المهنية، مما يتطلب سياسة الالتقائية بين وزارة الشغل والصحة والعدل لتقرير الحماية الاجتماعية للعمال والعاملات لما قد يتعرضون له من أمراض مهنية وحوادث شغل.

أذكركم، السيد الوزير، بغياب نص يلزم المقاولة المشغلة بالتأمين عن الأمراض المهنية، عكس ما كان منصوص عليه في ظهير 63 والذي كان ينص على التزام المشغل بالتأمين عن الحوادث والأمراض المهنية معا.

وما نسجله في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن قانون 18.12 ترك مسألة التعويض عن الأمراض المهنية اختيارية رغم أن هناك تعهد من طرف وزير التشغيل السابق خلال مناقشته في البرلمان بإخراج قانون خاص بالأمراض المهنية.

وتطبيقا، السيد الوزير، لمقتضيات الفصل 110 من الدستور ومن الالتزامات الدولية التي صادق عليها المغرب كاتفاقية 187 المتعلقة بالإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنيتين، ومن منطلق تحقيق العدالة والإنصاف وتوفير حماية أكثر للطبقة العاملة، نرى في الاتحاد المغربي للشغل أنه أصبح من الضروري إصدار قانون خاص بالأمراض المهنية - سيدتي رجاء - ليس فقط بالنسبة للقطاع الخاص بل وحتى بالنسبة لقطاع الوظيفة العمومية الذي يفتقر هو الآخر لمثل هذا التشريع والعمل على تعديل التشريعات المهنية ومن ضمنها القانون 18.12.

وشكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة المحترمة.**

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

أنا متفق معك فيما يتعلق بالوظيفة العمومية، هذه مسؤولية حكومية، ولكن فيما يتعلق بالقطاع الخاص أولا التشريع هو التشريع مسؤولية مشتركة بيننا وبينكم ماشي غير احنايا، حتى انتوما عندكم الإمكانية القيام بمبادرة تشريعية في هذا الاتجاه.

المسألة الثانية حينما يتعلق الأمر بالأطراف الثلاثة راه التشريع الاجتماعي خاصو يتبنى على حوار اجتماعي وهذا أحد مكونات أو أحد المحاور الحوار الاجتماعي، ولكن رغم ذلك أعيد وأؤكد أننا في الوزارة عاكفون على النظر في هذا الموضوع، لكي نحين الإطار التشريعي للأمراض المهنية ونعمل على ملاءمته مع الاتفاقيات الدولية الصادرة في هذا المجال ونعمل بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية بحكم الاختصاصات المسندة لها في مجال مراقبة عملية التأمينات التي تباشرها مقاولات التأمين.

نحن عاكفون مع الوزارة ديال المالية على دراسة للجدوى حول إجبارية التأمين على الأمراض المهنية، وانطلاقا من نتائج وتوصيات ديال هاذ الدراسة غادي نعاودو النظر في الظهير الذي أشرتم إليه، كما وقع تغييره

وتتميمه المتعلق بالأمراض المهنية.

شكرا السيدة.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا، مازال، آه اسمح لي كاين مازال السؤال، اسمح لي. السؤال الثاني موضوعه على الإستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2025، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

**المستشار السيد يوسف محيي:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيد الوزير،**

المحور الثالث من البرنامج الحكومي 2017-2021 جا بواحد الإجراء للنهوض بالتشغيل، ألا وهو تفعيل برنامج التشغيل 2025، هاذ البرنامج كما عرفتو السيد الوزير استنزف وقتا كبيرا وأموالا كثيرة باش يتنجز، وشاركنا فيه وكانت الانتظارات كبيرة باش يخرج لأنه فيه واحد الأمور مهمة، ولو أن الكونفدرالية كان عندها شي بعض التحفظات، ولكن احنا كنا تنتاظروه، وكان السيد رئيس الحكومة فاش جاء وأعلن على البرنامج الحكومي تعهد بالإنزال ديالو.

احنا تفاجأنا السيد الوزير في 21 سبتمبر 2017 ببلاغ ديال مجلس الحكومة، تيقول بأنه هناك مخطط وطني للتشغيل، هاذ المخطط الوطني للتشغيل تم الاعتماد ديالو في اللجنة بين وزارية في غشت 2017، بدون إشراك الفاعلين اللي تيهمهم الأمر اللي هما المشغلين، وتنظن كذلك بإلغاء هاذ الإستراتيجية 2025 اللي كان تعهد السيد رئيس الحكومة باش يفعلها.

السؤال السيد الوزير، واش هاذ المخطط فعلا غادي يجي باش يلغي هاذيك الإستراتيجية أولا نفهمو المسألة آش فيها؟

شكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

**شكرا السيد المستشار.**

كيف يمكن لمخطط أن يلغي إستراتيجية وهما من مستويين مختلفين؟

إذن ليس صحيحا، الإقرار ديال المخطط الوطني لا يعني التخلي على الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، بل إنه قد تم الاستلهام بهذه الإستراتيجية والدعامات الأساسية ديالها في وضع التوجهات ديال المخطط الوطني، المخطط الوطني تيندرج في الزمن الحكومي، والإستراتيجية تتجاوز الزمن الحكومي لأنها كانت تدارت في الأفق ديال 2025، هذه هي المسألة الأولى.

القضية الثانية عدد من البرامج التي جرى تفعيلها قبل المخطط الوطني للتشغيل ويجري تفعيلها إلى الآن هي مستلهمة من الإستراتيجية الوطنية قبل أن يكون المخطط الوطني للتشغيل، وبالتالي مثلا نعطيك مثال عدد من البرامج اللي تدارت في إطار مع الجهات في إطار الحكومة السابقة ويتم استكمالها اليوم في إطار الحكومة الحالية مثلما هو الشأن بالنسبة للبرامج ديال التشغيل اللي مندمجة في إطار النموذج التنموي ديال الأقاليم الجنوبية هي مستلهمة عوض التنزيل ديال واحد البعد جهوي الذي جاءت به الإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

ثم ثانيا البرنامج الحكومي تيتبنى الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، وفي إطار التفعيل ديالها يعني تم إحداث اللجنة الوزارية ديال التشغيل.

المسألة الأخرى، إذا تأملتم، كما قلت، فبالنسبة للخطة الزمنية لتفعيل هاذ المخطط الوطني، كاين واحد اللحظة اللي هي إعادة تقييم وتحيين الإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

أنا نتمنى يكونوا الإخوان عندهم نسخة، إلى ما كانش عندهم نسخة نصيفط لكم نسخة ديال المخطط، وفيها في البرمجة الزمنية واحد المحطة اللي هي المحطة ديال إعادة تحيين الإستراتيجية، لأن كل إستراتيجية هي كتوضع رؤية وكتوضع توجهات إستراتيجية، ولكن البرنامج الحكومي كيتكلم على تدابير وكيتكلم على برامج.

شكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد يوسف محيي:**

**شكرا السيد الوزير.**

احنا اليوم -إلى اسمحتي- كنتكلمو على الحكامة، أنت تكلمتي بأنه كاين تنزيل دابا في الجهات، هذا المفروض حاجة مزيانة تنخدمو، ولكن السيد الوزير كيفاش كيمكن نوضو نديرو التنزيل إستراتيجية اللي مازال ما تدارتش ليها خطة عمل ولا تبدلت وجا فيها مخطط في بلاصة إستراتيجية وتنزلوها قبل ما نديرو مخطط.

احنا بعد ما فهمناش، إلى يمكن نقول واحد الكلمة، السيد الوزير، هو أنه راه النجاعة في هاذ الشي ديال تنزيل المخططات ولا كيف تنسميوها احنا عجلة الجودة كيف تتسمى، تيقول لك خاص تكون إستراتيجية وتكون التنزيل ديالها وتكون التقييم ديالها ومن بعد تيكون المخرجات نعاود ندير إستراتيجية وهاذ الشي باش تنحسنو احنا، إلى خلينا الإستراتيجية ونضنا

درنا مخطط ومن بعد ذاك الشي درنا التنزيل الجهوي يعني راه ما باقي تنعرفو راسنا فين، أما هاذ الشي راه كله عندنا.

لهذا اليوم السؤال ديالنا اليوم السيد الوزير كان واضح، الحكامة راه كنظنو احنا مع الخطاب ديال سيدنا الله ينصرو ديال 13 أكتوبر زاد تكلم على هاذ الشي قال لك خاص خطة جديدة اللي يمكن لنا يكون فيها حكامة أكثر ويكون فيها دقة أكثر ويكون فيها النجاعة أكثر.

وثانيا، السيد الوزير، كاين المشاركة والإشراك، احنا ما شركوناش كيفاش غادي يمكن واحد الناس اللي هما غادي يديروا التنزيل تشاركهم غير في التنفيذ ما تشاركهمش في بلورة هاذ المخطط.

احنا ما كانش في راسنا لأنه اللي معروف هو أنه إلى كانت الإشراك تيكون الانخراط ديال هذوك الناس في القطاعات مجموعين في المديريات كاملين، وملي تيكون الانخراط تتكون نتيجة وتتكون الجودة وهذا هو علاش تنحتو اليوم بغيت مقاربة تشاركية نكونوا فيها في جميع المراحل ديالها ماشي حتى لآخر، لأنه تنتوصلو احنا بواحد العدد ديال الأمور اللي هي أحيكت وتصوبت في بلايصها ما تنكروش أنها تقدر تكون مزيانة، ولكن راه ما داخلاش في الإطار اللي معقول اللي تيبان لنا احنا غادي يعطي الجودة.

شكرا السيد الوزير.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

أنا مع السيد المستشار أنه أي إستراتيجية أو برنامج حكومي تيخصو الحكامة، تنأكد لك بأن الحكامة في هاذ المرة هذي إن شاء الله متوفرة لأنه اليوم عندنا لجنة وزارية وعندنا واحد اللجنة ديال التتبع اللي هي كتهيء الأعمال ديالها وعندنا لجان موضوعاتية اللي مشتغلة الآن، اللي كتحضرها في كل قطاعات وخدامة الآن على وضع برنامج ديال الأولويات - أنا جايك - على برنامج ديال الأولويات وغادي يكون عندنا مخطط تنفيذي خلال نهاية السنة إن شاء الله غنعرفو أشنو هي الأمور اللي غنديرو هاذ السنة والسنة في خلال الأربع سنوات القادمة إن شاء الله.

فيما يتعلق بالإشراك، أولا كاينة مقاربة تشاركية ما بين القطاعات الحكومية ما بيننا وبين الجهات لأنه البعد الجهوي أساسي، ولكن في إطار هذا قبل ما نطلقو هاذ المخطط راه احنا طلقنا واحد التشاور عمومي في الموقع ديال الوزارة وجاتنا بزاف ديال المساهمات، وكما تعلمون قريبا إن شاء الله ربما غادي يكون لنا معكم واحد الجلسة اللي فيها..

**السيدة رئيسة الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، نشكرك على مساهمتكم، حيث عندنا جلسة مع السيد رئيس الحكومة مور هاذ الجلسة. إذن خاص نطبقو الوقت.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه تقييم التوقيت المستمر المعتمد ببلادنا منذ سنوات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

**المستشار السيد لحسن أدعي:**

**شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيد الوزير المحترم،**

بعد سنوات من اعتماد المغرب للتوقيت المستمر بالتأكيد من الحكومة على نتائجه الإيجابية على الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال توفير الاستهلاك الطاقة والعلاقة مع الشركاء الاقتصاديين بأوربا.

السيد الوزير المحترم، ما هو تقييمكم لهذا الإجراء، وما مدى نجاعة تطبيقه؟

وشكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:**

**شكرا.**

السؤال اللي تفضلتو به حول تقييم اعتماد التوقيت المستمر فعلا يخص مسألة التقييم اللي هي أصبحت أساسية بالنسبة للسياسات العمومية، قبل ذلك نذكر السيد والسادة المستشارين واضعي السؤال، أن هذا من القرارات الأساسية اللي اتخذت في الإدارة المغربية بناء على دراسات، راه كاين دراسات الجدوى وكانت مشاورات مع شركاء اقتصاديين واجتماعيين، وهاذ الشي خذا سنوات حتى ل2005 عاد اتخاذ القرار ديال اعتماد التوقيت المستمر في الإدارات ديال الدولة وفي الجماعات المحلية.

وبالتالي أنه بعض الصعوبات في التلاؤم مع هاذ التوقيت، أجريت دراستين حول اعتماد هاذ التوقيت في 2006 وفي 2016، متباعدين زمنيا والمدة كافية، وهاذ الدراستين أكدوا واحد المنحى ديال التوجه ديال الفاعلين الأساسيين اللي هما شملتهم الدراسة اللي هما المواطنين والمرتفقين والموظفين، والاتجاه العام إلى درجة أنه كاين معدل ديال 62% أعتبروا بأن التوقيت المستمر إيجابي، واحد 42% اعتبروا بأن طوابير الانتظار في المكاتب الأمامية انخفض خصوصا في المدة الصباحية، و52% اعتبروا بأن الخدمة العمومية مضمونة ومتواصلة حتى في الأوقات ديال تناول وجبة الغذاء، يعني قبل الزوال وبعد الزوال.

إذن، فالاتجاه العام حتى بالنسبة للموظفين كاينة إحصائيات وبالنسبة للمستثمرين بصفة عامة، كذلك يمكن نعتمد على الإحصائيات اللي صدرتها وزارة الطاقة والمعادن، من الناحية كما ورد في السؤال ديالكم، يعني جميع الإحصائيات والمؤشرات تؤكد على إنجاز واحد الاقتصاد مهم في استهلاك الطاقة باعتماد هاذ التوقيت المستمر.

ويمكن نقول لك إجمالا، بأن المغاربة على غرار كافة دول البحر الأبيض المتوسط، اندمجوا في هاذ النظام وتلاءموا معه، وبالتالي فهو يعني توقيت إيجابي، لكن الإدارة مع ذلك يمكن نعلن عليها الآن أنها تعتزم إجراء دراسة أخرى، لأنه هاذ التقييم وهاذ الاحتياطات ضرورية لكي يعني كتكون عندنا نظرة إيجابية حول الأثر الفعلي ديال هاذ التوقيت.

شكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد أباحنيني:**

**شكرا السيد الوزير على جوابكم.**

وأعتقد أنه يصعب في هذا الوقت الوجيز المخصص لكم للإجابة على هذا السؤال، على اعتبار أن الوقت لا يكفي، ولكن سنعمل في إطار الفريق على استدعائكم إلى اللجنة المختصة لمناقشة موضوع تقييم أداء التوقيت المستمر، إلا أنه يتبين لنا في فريق التجمع الوطني للأحرار، الذي كنا من السباقين للمطالبة بإقرار هذا النظام لما له من أثار إيجابية والفعال على غرار الدول التي اعتمدته، والتي نجحت إلى حدود الآن في تحسين أداء مرافقها العمومية.

**السيد الوزير،**

في بلادنا مع الأسف نجد أن المواطن المغربي غير راض عن أداء هذا التوقيت خصوصا في مرافق القرب، مؤكدين أن انطباع المواطنة والمواطن يبقى بالنسبة إلينا الوسيلة الوحيدة للحكم على هذا النظام، حيث نجده ساخطا على أداء مرافق الدولة، وهو الانطباع السائد لدينا جميعا، ولعل الخطب الملكية الأخيرة التي انتقدت بشكل لاذع أداء الإدارة المغربية التي أصبحت ضعيفة بل أكثر من ذلك تعرقل وثيرة إنجاح المشاريع ومختلف الاستراتجيات الوطنية، وتسيء إلى التدبير العام، وبالتالي تعيق التنمية في البلاد، لذلك فإن عملية تشخيص لا تكفي بل علينا التفكير في إيجاد الحلول لتحقيق نجاعة أداء المرافق العمومية وتحسين أدائها، لأنه في غياب الانضباط وضعف المراقبة وغياب عنصر الزجر أدى إلى عدم الاكتراث بأهمية الوقت والزمن بشكل عام الذي أصبح السومة الغالبة التي نعشها.

فإننا نؤكد داخل التجمع الوطني للأحرار أننا لن نرتقي بمستوى أداء مرافقنا العمومية في غياب الضمير المهني والإحساس بمستوى المسؤولية وهو في وضعنا في أفق تهيئ نموذجنا التنموي الجديد.

**السيد الوزير،**

بطبيعة الحال الإدارة ملي تجي ما تفتح حتى إلى 11 وبالتالي الموظفين تيمشيوا مع الواحدة، بل الأكثر من ذلك يوم الجمعة كأنه يوم عطلة تتجي للإدارة تتلقى الإدارة ما فيها أحد، الجمعة وكأنه أصبح يوم عطلة كالسبت والأحد، إذن إلى كان الموظف لابد له يمشي يتغذى آنذاك اللهم نرجعوا للوقت اللي كان عندنا من قبل.

وشكرا.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة للسيد الوزير.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:**

2 ديال النقط للتفاعل مع هاذ التعقيب.

أولا أحنا كمسؤولين سواء كنا ممثلين ديال الأمة أو مسؤولين على تدبير الشأن العام، نحتاطوا كثيرا قبل أن نقول أن المواطن راض أو غير راض، أحنا تنبنيوا القرارات بناء على دراسات لأنه الاستطلاع واستنتاج الرأي راه علم (C'est un savoir)، واش المواطن راض أو لا ما راض، هذه خصها دراسة.

ثانيا، وهو هذا الأمر أجبتك عنه في عدة مناسبات، هناك نوع من الخلط ما بين انعدام الضمير المهني وانعدام الانضباط في مواقيت الالتحاق والانصراف للمكاتب وما بين التوقيت المستمر، هذا لا علاقة له بالتوقيت المستمر، هذا خاص إجراءات زجرية أخرى لا علاقة لها بالتوقيت المستمر، يمكن لك تشوف نهار الجمعة الناس.. من 11 حتى نهار الاثنين، خصك تعرف اعلاش.

**السيدة رئيسة الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

**اسمح لي إنتهى الوقت، نشكرك على مساهمتكم.**

**وشكرا لمساهمتكم جميعا.**

**ورفعت الجلسة.**